الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التقنيات الكمية في تسيير مخاطر القروض

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري cpa

من إعداد:

- بركات راضية
- شبيكة شيماء

تحت إشراف:

- جمعي محمد صالح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مليك محمودي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
محمد صالح جمعي	أستاذ مساعد أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
عبد الرحمان عفيصة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم با لشكر الجزيل الى كل من قد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد في اتمام هذا البحث المتواضع وأخص بالذكر أستاذ الجمعي محمد صلاح الدين الذي لم يبخل علينا في جميع مراحل هذه الدراسة منذ أن كانت عبارة عن عنوان مشكلة الى ان صارت بحثا، ولا أنسى بالذكر أساتذتي الكرام بجامعة المسيلة الذين نكن لهم فائق الاحترام والتقدير ونشكرهم الشكر الجزيل على ما قدموه لنا طيلة السنوات التي درسناها.

وفي الاخير نكرر شكرنا وامتنانا الى كل من ساهم في انجاز هذا البحث المتواضع والله ولي التوفيق

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
(قل اعملو فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
صدق الله العظيم
الهي لا يطيب الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ... ولا تطيب الاخرة الا بعفوك .. ولا تطيب الجنة الا رؤيتك الله جل جلاله الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ..ونصح الامة ..الى نبي الرحمة ونور العالمين ..
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار .. من احمل اسمه بكل افتخار ..وارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد...
والدي العزيز (أحمد)
الى ملاكي في الحياة .. والى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبابي ..
أمي الحبيبة (زوينة بن صغير)
الى صحابة القلب الحنون والنبع الذي لا ينضب والعطاء بدون مقابل، التي بدونها كل طعم للحياة خالتي وأمي الثانية : بن صغير شافية .
الى سندي وملاذي وقوتي بعد الله الى من آثروني على انفسهم، الى من علموني علم الحياة اخوتي: فؤاد، فيصل، عمر الفاروق، فوزي،محمد المنذر، نور اليقين .
الى قرة عيني ورفيق دربي زوجي : عثماني فارس .
ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الكبير مساندتي .

الإهداء

الحمد لله الدي وفقني لهذا ولم أكن لأصل اليه لو لا فضل الله علينا أما بعد :

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى : "وقضى ربك الا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهمرهما وقل لهما كريما واخفض لهما جناح الذل والرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

إلى من كان يسقيني ومن ذا يطعم وانا على مهدي اصم وأبكم

من ذا يترجم صرختي ويحيلها معنى فيدرك فيدرك ما اقول ويفهم ؟

فإذا أجن الليل مهدي من ترى يمسي يهد هده ولا يتبرم؟

من ذا يطيع أوامري ومن الذي في ليله ونهاره أتحكم ؟

أمي

الى الذي يبيت الليالي في الترحال يسعى ويشقى لأنال المراد

ومن ذا يكف حجتي ويشد أزرى لأنال العلم واسمو وأعلى

ذاك ولي يجود وما يبالي تعبا يبلى وما أتوقف عن الدراسة أبدا

أبي

وكل أفراد عائلتي من اخواتي وأزواجهم الى اخوتي وزوجاتهم واكيد اولادهم ..

إلى صديقاتي رفيقات دربي في مشواري الدراسي ....

إلى كل طلبة علوم المالية والمحاسبة اخص بالذكر تخصص مالية بنوك، ثانية ماستر

إلى شهداء الجزائر الأبرار .....

إلى شهداء وأبناء الشعب الفلسطيني، حماة المسجد الاقصى، والأرض المطهرة.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري حول مخاطر منح القروض البنكية

تمهيد: 6

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية 7

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية 7

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية 11

المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض البنكية 14

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية 22

المطلب الاول: مفهوم مخاطر القروض البنكية 23

المطلب الثاني: انواع مخاطر القروض البنكية: 25

المطلب الثالث: اسباب مخاطر القروض البنكية: 27

المطلب الرابع: إجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض البنكية 32

المبحث الثالث: التحليل الكمي لمخاطر القروض البنكية 35

المطلب الاول: التحليل المالي لمخاطر القروض البنكية 35

المطلب الثاني: النماذج الاحصائية 39

المطلب الثالث: تقييم التحليل الكمي للقروض 45

خلاصة 49

الفصل الثاني: دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA المسيلة

تمهيد: 52

المبحث الاول: نظرة حول بنك القرض الشعبي CPA 53

المطلب الاول: تعريف بنك القرض الشعبي 53

المطلب الثاني: منتجات بنك القرض الشعبي الجزائري ورؤيته الاستراتيجية 54

المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري – المسيلة 58

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من مؤسسة لانتاج مواد غذائية للمواشي) 64
المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال 64
المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية..... 66
1- عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة 66
1-رأس مال العامل FRNG: ويحسب وفق العلاقة: 74
2-النسبة الجارية: ويحسب وفق العلاقة : 74
خلاصة: 77
خاتمة:..... 79
قائمة المصادر والمراجع: 84
الملاحق..... 89
ملخص

قائمة الجداول:

جدول رقم 1: نسب الوضعية المالية..... 44
جدول رقم 2: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014..... 66
جدول رقم 3: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014..... 67
جدول رقم 4: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016..... 69
جدول رقم 5: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016..... 70
جدول رقم 6: الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول..... 71
جدول رقم 7: الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم..... 72
جدول رقم 8: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول..... 72
جدول رقم 9: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم..... 73
جدول رقم 10: حساب رأس مال العامل (الوحدة د ج)..... 74

جدول رقم 11: حساب النسبة الجارية (الوحدة دج) 74
جدول رقم 12: حساب نسبة السداد السريع 75

قائمة الأشكال:

شكل رقم 1: الشكل الحسابي للنسب المالية..... 36
شكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة المسيلة 57

مقدمة

مقدمة:

تعد البنوك من المؤسسات الحيوية في تفعيل نشاط الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق اهدافها واستراتيجياتها بحيث تساهم بشكل جوهري في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب زيادة فعاليتها وكفاءتها ضمن اطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز استراتيجي مصرفي متميز من اجل جذب اكبر ما يمكن من المتعاملين معها وذلك بهدف تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها، كون البنوك وسيط فعال في النشاط الاقتصادي من خلال تلقي الودائع من اصحاب الفائض ونقلها الى اصحاب العجز المالي في شكل قروض مصرفية، حيث تعتبر هذه القروض من الادوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، ولا تمنح هذه القروض الا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

الا ان هذه المنهجية لا تحول دون حدوث مخاطر ائتمانية والتي وضعت لها ادارة خاصة بها، حيث تعتبر ادارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي وخصوصا بعد توالي الازمات المالية والمصرفية، حيث اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي خاصة على مستوى القطاعات المصرفية والمالية، وقد اتضح ان اهم اسباب حدوث تلك الازمات هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهت المصارف من ناحية، وعدم ادارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، إضافة الى ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الافصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها اساليب ادارتها.

وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك المحافظة على التوازن بين سياستي الاقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة، هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطرة، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك اصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر،

وتعد مخاطر عدم تسديد القرض من طرف العميل من أهم المخاطر واصعبها للتنبؤ اذ يترتب عن هذه الحقيقة الهامة حرص البنك المتمثل في اتباعه الإجراءات وقائية من فرضه للضمانات وتخصيص من مؤونات والتأمين على المخاطر وغيرها.

بالإضافة الى استعماله للطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية لزبائنه ومن ثم اتخاذ قرار منح القروض، ولكن استعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي مثلا في بعض بنوك الدول النامية غير كاف وذلك لعدم اشتمال هذه الطريقة على دراسة جميع المتغيرات الخاصة بالمؤسسة والتي من الممكن جدا ان يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطرة، باعتبار أن البنوك في ظل هذه التغيرات ملزمة بتقديم إجابات سريعة لطلبات الاقتراض التي لا تحتمل التأخير هذا ما دفع بها إلى البحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ قرارات دقيقة إلى حد ما وفي وقت قياسي.

ما مدى مساهمة الاجراءات والتقنيات الكمية التي يضعها البنك في مواجهة مخاطر القروض؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح الاسئلة التالية:

- على ماذا يعتمد البنك في حالة منحه للقرض؟
- ماهي أهم التقنيات المستعملة لمواجهة مخاطر القروض؟
- و للإجابة على مختلف هذه التساؤلات نعتمد على مجموعة من الفرضيات:
- يعتبر الضمان من الادوات الفعالة القادرة على ضمان استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنك.
- تعتمد البنوك تقنيات عدة لمواجهة مخاطر القروض الكلاسيكي منها والحديث.

اسباب اختيار الموضوع:

ترجع اسباب اختيار هذا الموضوع الى:

- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه.

- الرغبة الخاصة في تناول هذا الموضوع.
- الدور الهام الذي تؤديه القروض في النشاط الاقتصادي.

أهداف البحث:

ان الاهداف التي نود الوصول اليها من خلال هذا البحث هي:

- معرفة اهمية ودور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي.
- قياس وتقييم وقوع المخاطر.
- دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ما يلي:

- إعطاء مفهوم واسع للبنوك وكيفية سير القروض البنكية داخل البنك، ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار والاستغلال والتي تمول التجارة الداخلية والخارجية
- معرفة كل ما يحيط بعملية الاقراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة.

الدراسات السابقة:

يمكن حصر الدراسات السابقة فيما يلي:

1- عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة عمى البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ،رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية.

2- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الاسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2008-2009.

حيث توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مهمة حيث أن إدارة المخاطر مرتبطة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

3- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص تحميل اقتصادي.

حيث توصل إلى بعض النتائج والتي تمثلت في أن القروض المصرفية المتعثرة ال يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجميا والتخفيف من آثارها قدر الامكان، وأن القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر ازداد حجميا نتيجة لتحول الاقتصاد والانفتاح عمى اقتصاد السوق، ونتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وفتح المجال أمام المصارف الخاصة.

حدود الدراسة:

من أجل الاحاطة بالموضوع والالمام بو وقصد الاجابة على الاشكالية المطروحة إرتأينا أن تكون حدود دراستنا على مستوى الوكالة CPA(بنك القرض الشعبي الجزائري) من خلال جمع الوثائق والاحصائيات المتعمقة بنشاط كل وكالة خلال الفترة الممتدة ما بين.....، وقد إمتدت الدراسة بجانبها النظري وتطبيقي بحدود زمنية إمتدت من شهر مارس إلى غاية شهر جوان. وقد ركزنا في هذا البحث.....

الفصل الأول:
الإطار النظري حول مخاطر منح القروض البنكية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها، خاصة من خلال عملية الإقراض التي تمثل المصدر الأساسي لأرباح البنوك، فالقروض بأنواعها تمثل أحد أصناف التمويل اللازمة لإقامة ونمو المشروعات على اختلافها.

ومع التطورات العالمية في ميدان المال والبنوك عموما تعددت طرقها وأشكالها وازدادت أهمية منحها لقروض الاستغلال والاستثمار. لذا كان لزاما على البنك انتهاج سياسة جديدة من أجل تلبية طلبات المتعاملين والحفاظ على سيولته لتحقيق الأرباح بهدف تجنب مخاطر عملية منح القروض والوقاية منها.

ومن أجل دراسة هذه الجوانب ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة:

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية .

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

المبحث الثالث: التحليل الكمي لمخاطر القروض البنكية

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية

من المعروف أن من أهم وظائف البنوك التجارية هي قبول الودائع، غير أنها لا تحصل على هذه الودائع من أجل الاحتفاظ أو تجميدها، وإنما تستعملها لسد الحاجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها عن طريق منح القروض، فالقروض تمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية والغاية من وجودها .

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

1- تعريف القروض البنكية:

لقد عرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعاريف متعددة، يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر في اللغة **credo** نجد انه نشا من عبارة **credit** الباحث، فإذا أخذنا معنى القرض باللغة الإنجليزية اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

Card ويعني باللغة السنسكريتية " ثقة "

Do ويعني باللغة اللاتينية " أضع "

وعليه فالمصطلح معناه " أضع الثقة " [1].

ويعرف القرض أيضا على انه: مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيام الحالية "نقود" مقابل تأجيل الدفع النقدي الى وقت معين في المستقبل[2].

وعرفت القروض على انها: "تبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل[1].

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والطباعة، (الأردن)، 1999، ص 13.

[2] عبد المعطي رضا ارشيد، المرجع نفسه، ص32

أو بعبارة أخرى: " القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال الازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال دفعة واحدة في تواريخ محددة وتواريخ معينة [2].

وعرف القرض على انه: " الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ مالي لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد [3].

ومن خلال هده التعاريف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

الثقة: هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية .

مبلغ الائتمان: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

الغرض من الائتمان: هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية.

المدة: وعي الفترة الممنوح فيها الائتمان السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات .

المقابل: العائد الذي يحصل عليه المصرف ويتمثل في السعر الفائدة والعمولات والمصاريف

الضمانات: وهي تمكن البنك من استرداد امرا له في حالة ما اذا توقف العميل عن السداد.

---

[1] فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، (عمان)، 1997 ص 123

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة**، بدون دار نشر، (مصر)، 1998، ص128

[3] محمد محمود عبد ربه، **محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية الاسكندرية، (مصر)، سنة 2000، ص4

2- أهمية القروض البنكية:

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية: [1]

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، وتولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد والعمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيرادا اته.
- تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان.
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، فتستخدم في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء ا**ل**تمع الذي تخدمه، فتعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
- تعد إدارة البنوك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإراداتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، سنة 2008، ص ص 104، 105.

– تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة.

3– وضائف القروض المصرفية:

في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة للقروض المصرفية، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من المكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف القروض الأساسية فيما يلي[1]:

– **وظيفة تمويل الإنتاج:** تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الإدخارات والاستثمارات الفردية، فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية هدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها وهناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات وبيعها للمجتمعات والمشروعات والأفراد، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لأجل تسهيل وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد .

– **وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل لأثمانها، فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات المختلفة، حيث يتم دفع هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع اتفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

[1] لشمري ناظم محمد النوري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة، (العراق)، 1995، ص ص111–113

- **وظيفة تسوية المبادلات:** تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم من خلال مكونات عرض النقود وكمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية

النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة، وأن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام هذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في لمجا تمع، كما أن قيام المصارف بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على حسب آجالها، وتبعا للمقترضين، والاغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الاسباب التي أدت الى تقدمه البنوك الاخرى، وفيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب [1].

1- تبويب القروض بحسب آجالها: وتقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار الى:

- قروض قصيرة الأجل: ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.
- قروض متوسطة الاجل: ويمتد أجلها الى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة . أو اجراء تعديلات تطور من الانتاج .
- قروض طويلة الاجل: وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الاسكان واستصلاح الاراضي وبناء المصانع ويمكن ايضا تقسيم القروض حسب اجلها الى:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص112، 113

- قروض مستحقة عند الطلب: أن يحق للبنك طلب سداد في اي وقت يشاء، والمقترضين الحق في ادائها عندما يريدون
- قروض ممنوحة للأجل: وتنقسم الى قروض قصيرة ومتوسطة، طويلة الاجل .

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات التالية الخاصة بالسيولة الموازنة مع الودائع الربحية .

2- تبويب القروض حسب الأغراض: وتقسم حسب هذا المعيار الى:

- **قروض استهلاكية:** ويستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض في موجهتها ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقد ضمانات لها مثل: تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي، ضمان شخصي اخر، اوراق مالية، رهن عقاري

- **القروض الانتاجية:** وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع تتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة اصوله الثابتة واستخدامها في ذلك، ولا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الانتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجدة، ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها في اجراء منحها .

- **القروض التجارية:** وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة الى المزارعين المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الانتاجية والتجارية وطابعهما موسمي، وتختلف

البنوك في اهتمامها هذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل انشطة أخرى.

- **القروض الاستثمارية**[1]: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل لسماسرة الاوراق المالية وتمنح ايضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية .

3- تبويب القروض حسب الضمان:

- **قروض مضمونة:** وهي التي تقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

➢ قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل

➢ قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتامين للقرض. أو قروض بضمان اوراق مالية ويودع لدى البنك اسهم وسندات ويشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل

- **قروض غير مضمونة:** ويكفي بها بوعد المقترض بالدفع اذ لا يقدم عنها اي اصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع اليه في حالة عدم الوفاء بالقرض يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من مركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص 115- 118

4- تبويب القروض بحسب المقترضين:

- فروض للأفراد والقروض للشركات والبنوك الاخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين واصحاب الاعمال .
- قروض للعملاء وقروض لأخرين .

المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض البنكية

1- المعلومات اللازمة لإقرار الائتمان[1].

لابد من توافر معلومات اساسية نذكر منها مايلي:

- القوائم المالية للشركة الطالبة للقرض.
- معلومات مالية اضافية، اذا كانت الشركة تتطلب عدة أنواع من القروض .
- نوعية الضمانات التي تقدمها المركز الرئيسي للشركة اذا كان نشاط فرع الشركة
- القروض الاخرى التي سبق للشركة للحصول عليها ونظام سدادها ونوعية
- الضمانات المقدمة.
- أنظمة ومعايير خاصة للقروض بدون ضمان.
- تحديد الظروف التي في ظلها تجديد القرض وشروطه .
- اذا كان القرض بضمان، ما نسبة القرض الى قيمة الاصل لضامن وبذلك يتحدد هامش الامان وبتحديد ميعاد استحقاق القرض .

[1]عبد الغفار حنفي، رسمية قري لقص، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، 2000، ص ص 96، 95

- تقرير من حيث حجمه ومدته. وبصفة عامة تسأل ادارة الائتمان عن مايلي:

- جمع المعلومات عن طالب القرض
- تحليل البيانات التي سبق جمعها والخاصة بسمعة العميل ومركزه المالي.
- تحليل الاوضاع المستقبلية لطالب القرض .
- اعداد التوصيات حول طلب الحصول على القرض .

2- العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على القرض:

- يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا وتلخص هذه العوامل في خمسة هي:

- القدرة على السداد السمعة رأس المال، الضمان المقدم، الظروف الاقتصادية.
- وبذلك يمكن حصر العوامل الاساسية الواجب أخذها في الحساب عند دراسة وتحليل الطلب الخاص بالحصول على القروض من البنك في عدة عوامل كالقدرة والسمعة على توليد الدخل ودرجة الملكية للأصول والظروف الاقتصادية .

وبذلك يمكن حصر العوامل الاساسية الواجب أخذها بالحسبان عند دراسة وتحليل الطلب الخاص بالحصول على القرض من البنك في عدة عوامل كالمقدرة والسمعة والقدرة على توليد الدخل ودرجة الملكية للأصول والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المنظمة القرض حاليا ومستقبليا والتي تناقشها كما يلي:

1- **المقدرة الإقتراضية لطالب الائتمان:** لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد، وانما ايضا بأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض الى القصر لكنها تشترط وجود كفيل، اي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد.

2-**السمعة:** يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على السداد لالتزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق (فرجل المبادئ والاخلاق) يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والاخلاص والحكمة والمثابرة .

3-**المقدرة على توليد الدخل:** إذا كان من المنتظر أداء القرض من الارباح المستقبلية فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات من المصادر:

- الارباح أو الدخل الذي يحققه صاحب القرض .
- مبيعات الاصول الثابتة .
- بيع المخزن السلعة.
- الاقتراض من الغير وعلى أن سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

4-**درجة ملكية الاصول:** يجب أن يمتلك المنتج احدث الآلات والاجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة، وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد أن يكون لديه مخزن من البضائع ورسائل لجذب العملاء لذلك يشترط أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضمان للقرض [1].

5-**الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الاربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية السابقة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان.

لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق لهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قري لقص، نفس المرجع السابق، ص97

2- نطاق البحث عن طالب الائتمان:

يختلف مجال ومدى البحث والتحري عن طالب القرض وفقا لعدد من العوامل والتي من أهمها: حجم ومدة القرض، التقارير المالية للمنظمة، الضمانات المقدمة، التعاملات السابقة مع طالب القرض وبصفة عامة يستمر البحث والتحري طالما أنه يمكن الحصول على بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم طالب القرض.

الهدف من البحث والتحري: جمع المعلومات عن أي بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم القرض، وكذلك جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض ومدى قدرته على تحقيق الدخل وحجم أصوله والظروف الاقتصادية التي يمارس فيها نشاطه.

يمتد البحث والتحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمنظمة، نوع العلاقات العمالية في المنظمة، أسباب الزيادة في المبيعات والأرباح ودرجة الاستقرار أو التقلب فيهما ثم التطرق إلى الإدارة المهيمنة على الشركة من حيث كفاء اته وماضيها ورأي المتعاملين معها سواء مع الموردين أو العملاء. ينبغي التعرف على الظروف التنافسية للصناعة واتجاهات المبيعات والأرباح أو مراكز طالب القرض داخل الصناعة، فهذه الاعتبارات لا يجب إغفالها لتقييم المقدرة المستقبلية لطالب القرض[1].

3- مصادر الحصول على معلومات عن طالب القرض:

تتعدد مصادر الحصول على المعلومات، نذكر منها المقابلات مع طلب القرض والرجوع الى سجلات والمصادر الاخرى غير السابقة الذكر، معينة موقع المنظمة، دراسة القوائم المالية وتوضح ذلك كما يلي:

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قري لقص، نفس المرجع السابق، ص 98

- **اجراء مقابلة مع طالب الائتمان:** يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض، ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للائتمان المصرفي. أيضا الحكم على سمعة العميل وصدق المعلومات التي يدلي بها، وجمع معلومات عن ماضي المنظمة وتطورها والمركز التنافسي وادارتها وخططها المستقبلية، وقد يطلب أيضا من طالب الائتمان التزويد بمعلومات مالية اضافية .

- **السجلات الخاصة بالبنك:** يجب أن يتوافر لدى البنك مجموعة من السجلات والاحصائيات عن المودعين والمقترضين وتفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض، وكيفية استخدامه للقروض السابقة، واسلوب سداده لهذه القروض، ومدى التزامه بشروط الاتفاق وهل يودع مدخراته متحصلاته بحساب البنك، واذا لم تتوافر هذه البيانات بسجلات الفرع للبنك يطلب من المركز الرئيسي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض إذا كان قد سبق له التعامل مع البنك في بداية إنشاء المشروع.

- **المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات:** يمكن ذلك بالرجوع إلى المنظمات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات عن المشروعات، مثال ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية ولديها معلومات عن حوالي ثلاثة **street brand and dun** ملايين مشروع موزعة بين الولايات المتحدة وكندا حيث يتم نشر معلومات مختصرة عن هذه المشروعات وعن حجم الإقراض لكل منها أما المعلومات الأكثر تفصيلا فيمكن الحصول عليها في شكل تقارير خاصة عن حجم الائتمان ويسمى بتقرير معلومات عن المشروع حيث يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء: –بيانات مختصرة عن أسهم الشركة وعنوا انه ونوع الصناعة التي ينتمي إليها نوع الملكية ويتضمن هذا الجزء أيضا مكونات المديونية، كيفية سداد القروض، المبيعات السنوية أيضا، حق الملكية، عدد العاملين، الظروف العامة للمشروع، اتجاهات النشاط .

– عبارة عن معلومات عن الشركة الموردة للمشروع مبينا فيه أسلوب التعامل مع الشركة ومدى التزامها بالسداد من عدمه[1].

– من التقرير يتضمن القوائم المالية للسنة الأخيرة على الأقل المبيعات، الأرباح، الأصول المؤمن عليها، الأصول المستأجرة، الهيمنة للقروض، تطور الأرباح والمبيعات، الأصول الجديدة وطرق تمويلها

–عبارة عن رصيد الودائع والمدخرات للمشروع، وسجل الآراء للمستحقات عن القروض الحالية.

– معلومات عن كبار ملاك المشروع أو الملاك ككل، وملخص عن خبراتهم وحياتهم، مشروعات المساهمين فيها، المشاكل والأزمات المالية وأسلوب معالجتها.

– وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط المشروع، نوع المستهلكين لمنتجاتهم، التسهيلات المادية، عدد العاملين وخصائصهم

4– التحليل المالي للمؤسسة في حالات قروض الاستغلال وقروض الاستثمار:

اولا: مؤشرات التوازن المالي

وتشمل تحليل رأس المال العامل، الأصول المتداولة، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، وتعطى العلاقات كما يلي:

1–تحليل رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون

2–الأصول المتداولة = قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة + قيم الاستغلال

3–احتياجات رأس المال العامل = الاحتياجات الدورية – الموارد الدورية

= أصول متداولة – قيم جاهزة – (ديون ق – قروض بنكية)

[1]عبد الغفار حنفي، رسمية قري اقص، نفس المرجع السابق، ص ص 103، 104

4-الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

= القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية .

النسب المالية هي أهم الأدوات المستعملة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في حالة فترة زمنية قصيرة وتساعد المصرفي على تشخيص وضعية المؤسسة ونجد بعض النسب التالية:

1-السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون ق أ>1 تزيد ثقة البنك في المؤسسة.

2-النشاط: سرعة دوران المخزون، نسبة الخزينة العامة، نسبة الخزينة الحالية، وتعطى العلاقات كما يلي:

- سرعة دوران المخزون = تكلفة شراء السلع المباعة / متوسط المخزون
- نسبة الخزينة العامة = قيم جاهزة + قيم غير جاهزة / ديون ق
- نسبة الخزينة المالية = سيولة آنية / ديون ق أ، النسبة 30 % مقبولة لدى البنك

3-الربحية والعائد: ونجد العائد الاقتصادي وصافي الربح إلى المبيعات وتعطى العلاقات كما يلي:

- العائد الاقتصادي = الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
- صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح / المبيعات.

ثالثا: التحليل عن طريق الارصدة الوسيطة

يستخدمه البنك لتحليل الاستغلال بجانب تحليل التوازن المالي والتحليل يكون باستخدام النسب التالية:

1-الهامش الإجمالي.

2-القيمة المضافة.

3-فائض الاستغلال الاجمالي .

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

يعتبر الاقراض أو منح الائتمان الوظيفة الاساسية للبنوك التجارية، بالرغم من أن هناك عدة أنشطة أخرى تقوم بها سواء الانشطة المالية أو تلك المتعلقة بتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء.

ان كل عملية اقراض محفوظة بدرجة معينة من المخاطر:

حتى وان كانت القروض الممنوحة. محاطة بالضمانات اللازمة، فقد يعجز المقترض عن السداد لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر، ومخاطر الاقراض تتضمن الخسائر التي قد يتحملها البنك بسبب عدم قدرة المقترض أو عدم وجود النية لديه لسداد اصل القرض وفوائده، أو نتيجة لأسباب خارجة عن ارادته فمنها ماهو مرتبط بالتسيير في البنك .

وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من هذه المخاطر، والجدير بالذكر ان هناك عدة أنواع من المخاطر التي يتعرض لها عند ممارسته لوظيفته كوسيط مالي بحيث لا بدا ان يكون البنك عن دراية بها لتسييرها بشكل يسمح له الاستمرار في نشاطه .

وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على:

- مفهوم مخاطر القروض البنكية
- انواع مخاطر القروض البنكية
- اسباب مخاطر القروض البنكية
- الاجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

المطلب الاول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

يمكن التطرق الى مختلف مخاطر القروض البنكية كما يلي:

اولا: تعريف المخاطر البنكية:

قبل التعرض الى المخاطر البنكية سيتم تعريف الخطر:

الخطر هو: "عدم تأكد من الحصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50 زاد الخطر، وكلما اقترب الحدوث من 100 اصبح الخطر اكيد الحدوث وكان من الافضل عدم اتخاذ القرار المؤدي لحدوث الخطر "[1]

الخطر هو: " انعكاس أو تغيير عن عدم التأكد الذي ينطوي عليه المستقبل "[2]

كما يعرف الخطر على انه: " ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينهما بين احتمالات متعلقة بالأشخاص أو احتمالات متعلقة بالممتلكات " [3]

وبصفة عامة يمكن القول ان الخطر حالة من الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معنية أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية.

تنشأ المخاطر البنكية بسبب لجوء البنك التجاري الى تقديم القروض والائتمان الى الافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد اصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد .

---

[1] السنوسي محمد الزوام، مختار محمد ابراهيم، مداخلة بعنوان "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال التحديات، الفرص، الافاق " مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، (الاردن)، في الفترة 10-11 نوفمبر 2009، ص 8.

[2] عبد الغفار حنفي، **تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، (مصر)، 2009، ص 277

[3] محمد رفيق المصري، **التامين وادارة الخطر تطبيقات على التامينات العامة**، دار الزهوان، عمان (الاردن)، 2008، ص11

ومنه يمكن تعريف المخاطر البنكية على انها: " عدم استعادة البنك لفائدة أو اصل المبلغ المقترض أو كليهما وينشأ هذا بعدة أسباب ."[1]

ويعرف أيضا ب: " خطر القرض يسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التسديد ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع امواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد اصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة .[2]

ويعرف أيضا بأنها: الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة اقراضه للأموال والتي تنتج عن احتمال عجز المقترض عن السداد .[3]

تعريف مخاطر القروض البنكية:

إن الوظيفة الاساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير .

التعريف الاول: مخاطر القروض هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار .[4]

التعريف الثاني: هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة. [1]

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، عمان (الاردن)، 2009، ص136.

[2] حرفوش سهام، صحراوي ايمان، مداخلة بعنوان " دور الاساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيضات من وحدة الازمة المالية " الملتقى العلمي الدولي حول " الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)، 21-20 أكتوبر 2009، ص5.

[3] عاطف جابر طه عبد الرحيم، " **تنظيم وادارة البنوك منهج وصفي تحليلي** "، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، (مصر)، 2008، ص 216

[4] محمد مطر، "**ادارة الاستثمار الاطار النظري والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2004، ص 40

التعريف الثالث: هي التأثير السلبي على الربحية، والتي تتميز بالعشوائية وعدم التأكد من المكاسب والخسارة نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط البنك.[2]

التعريف الرابع: هي عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها الى راس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد اساسا الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية .[3]

المطلب الثاني: انواع مخاطر القروض البنكية:

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الاساسية للبنك باعتباره مصدر دخله، فانه يشكل مصدر المشاكل التي يمكن ان يقع فيها، وذلك نتيجة المخاطر التي تكتنف عملية الاقراض.

رغم تعدد تعاريف مخاطر القروض فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي الا ان حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لأخر حسب القدرة على التنبؤات، الاستعدادات (الاجراءات الوقائية) واساليب مواجهته في الوقت المناسب (الاجراءات العلاجية) .

للتقليل من حدة الخطر يقوم البنك باتخاذ جملة من الاجراءات كتقسيم الاخطار، التزويد بالضمانات الكافية، دراسة جيدة لوضعية السوق والمنافسة وتغيرات مؤشراتها وتتبع

---

[1] صلاح ابراهيم ثحافة، **ظوابط فتح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية، القاهرة، (مصر)، سنة 2009، ص19

[2] بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك– دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل ش‌هادة الماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2006/2005، ص 08.

[3] حسين على خربوش، عبد المعطي رضا ارشيد، " **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق** "، دار الكنيسة الوطنية، عمان، (الاردن)، سنة 1996، ص 41

وضعية عملائه وغيرها من الاجراءات التي تجعل القرض في ضمانات شبه اكيد يمكن تقسيم مخاطر القروض الى: [1]

أولا: المخاطر الائتمانية: أو خطر عدم التسديد وهو ناتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد اصل القرض وفوائده في تاريخ استحقاقه المحدد لسبب أو لأخر.

فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لسداد القرض وفوائده .[2]

ثانيا: مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر اموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء اخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسبيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والموائمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات والعميل المقترض ومن اسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث اجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الاصول على إستخدمات يصعب تحويلها الى ارصدة سائلة .
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية .
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والازمات الحادة في اسواق المال .[3]

[1] يحيوش حسين " **ادارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة**، تسيير مخاطر القروض "، حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع، بجامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم اللتسيير، ايام 17-19افريل 2007، ص4

[2] ارشيد عبد المعطي، جودة محفوظ احمد، ادارة الائتمان، دار وائل للنضر والتوزيع، عمان، (الاردن)، ص213

[3] مفتاح صالح معارفي فريدة، مداخلة مقدمة الى الموتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، (الاردن)، يوم 16-18 افريل 2007، ص4

ثالثا: مخاطر السوق: تنشا مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في احوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير، وقد تتخذ الحكومات اجراءات لدفع الدعم عن بعض السلع، مثل الارز أو الشعير أو بما يمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.[1]

المطلب الثالث: اسباب مخاطر القروض البنكية:

تتلخص اسباب مخاطر القروض البنكية فيما يلي: [2]

أولا: اسباب مخاطر القروض التي ترجع الى البنك تتمثل فيما يلي:

1-**غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه:** فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحه للبنك، أو عدم توقعه يعد خطرا ائتمانيا في حد ذاته .

2-**الاهمال والتعاون في اعداد الدراسات الائتمانية:** ويتخذ ذلك أشكالا اهمها:

- القصور في دراسة امكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم المنظمة لذلك: هذا بسبب المنافسة غير الطبيعة بين البنوك التي تؤدي الى التوسع في منح الائتمان بشكل يفوق حدود الامان، الامر الذي اغفلت معه تلك البنوك المتنافسة القواعد والاصول السليمة لمنح الائتمان .

- عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات: في هذا الشأن، البنوك اما انها لم تقم بالدراسات الكافية للمشروعات التي تمنح الائتمان من اجلها، أوان بعض المسؤولين في البنوك يطلبون من العملاء اجراء دراسات الجدوى في مكاتبهم مقابل اتعاب عالية جدا هي في الاصل رشاوي للموافقة على منح الائتمان .

[1] محمد عبد الفاتح الصيفي، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، (الاردن)، 2006، ص60.

[2] رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية الائتمانية للبنوك الاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (مصر)، 2013، ص ص 561-565 .

- عدم الثقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء: اذ يجب التأكد من صحة القوائم المقدمة من العملاء .

- عدم الاهتمام بدراسة الغرض من طلب الائتمان: اذ يعتبر دراسة القرض من طلب الائتمان معيار هام يستطيع البنك معرفة الوعاء الدي مراقبته عليه .

- التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل: اي انه عدم التأكد من صحة السندات والاحتفاظ بها فعلا لدى البنك كل ذلك يضع البنك امام صورة خاطئة عن العميل وممتلكاته مما يؤثر سلبا على ممتلكاته .

- قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك: فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية، الامر الذي يعيش اموال البنك لمخاطر الائتمان وهذا يدخل في باب التقصير في العمل من قبل مسؤولي البنوك.

- تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان: قد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك اخر بتقديم بعض الاستفسارات عن احد العملاء الذي تقدم بطلب ائتمان.

- عدم اخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كأخطاء للائتمان: اذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الائتمان وهي ضابط هام عند نزوة عدم السداد أو الهروب والتهاون في ذلك بعد من اهم اسباب المخاطر الائتمانية .

- عدم سلامة القرار الائتماني: يعتبر القرار الائتماني للفصل في منح الائتمان من عدم

- تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان: قد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك أخر بتقديم بعض الاستفسارات عن احد العملاء الذي تقدم بطلب ائتمان .

ثانيا: اسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان وتتمثل فيما يلي: [1]

- السمعة الائتمانية لطالب الائتمان: تعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي الى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات بسمعة العميل ما يلي:

- معلومات عن قدرته على الدفع طبيعة تعامله مع المصرف سابقا مدى انتظام العميل على سداد القروض التي سبق وان حصل عليها .
- معلومات عن اخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية .
- خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به مدى كفاءته في العمل الاداري .
- معلومات شخصية تتمثل في استقراره المالي العمر الثقافة التي يمتلكها العميل.

وتعتبر شخصية وسمعة العميل المعيار الاساسي والاول في القرار الائتماني وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الاوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان قادر عللا اقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب[2].

[1] زكريا الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، (الاردن)، 2006، ص89

[2] رحيم حسين سليم حمود، مداخلة بعنوان " استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارة " الملتقى الوطني الاول حول " الاساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية "، المركز الجامعي برج بوعريريج، (الجزائر)، 24-23 نوفمبر 2008، ص5

- عدم اهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان: من الطبيعي أن يطمئن البنك الى أن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة زانه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشاة المقترضة حتى يتم الاطمئنان الى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

- ضعف أو اضطراب المركز المالي لطالب الائتمان وعدم كفاءته مقدرته الانتاجية: اذ يعاون المركز المالي في الوصول الى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة .[1]

واذا كان المركز المالي لطالب الائتمان مضطرب أو ظهرت عليه اشارات الضعف أو كانت كفاءته الانتاجية منعدمة أو ضعيفة فان هذا يعني ان البنك يتعرض لمخاطر الائتمانية لا مجال اذا اقدم على منحه الائتمان المطلوب .

ثالثا: الاسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية:

للمخاطر الائتمانية اسباب اخرى لا علاقة لطرفي الخدمة الائتمانية بها بل انتجتها ظروف عام أو برزت الاسباب فنية ونقدية .

- الأسباب المتعلقة بالظروف العامة: وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية، والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية، والوضعية الإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.

[1] نزيف مصاح ابو كرش، ادارة مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي حول " الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، (فلسطين)، 9-8 مايو 2005، ص7

- ما يتعلق بالوضعية الإقتصادية: وتتمثل في تغيرات البيئة الإقتصادية وهي متغيرات لا يمكن التحكم فيها منها[1]:
- تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كاتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال
- تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.
- فيما يتعلق بالجانب القانوني: نستطيع توقع عدد من المخاطر القانونية تأتي في مقدمتها القوانين التي تفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والإحتياطي القانوني، نسب الإئتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بالأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود والصفقات، ومنها أيضا المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده وأيضا المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال.
- التغيرات السياسية والأمنية: وذلك كنشوب الحروب سواء كانت داخلية أو خارجية، وتدهور العلاقات الدولية المختلفة وحدوث أزمات سياسية داخلية وخارجية والتي غالبا ما يصاحبها تدخل في النشاط الإقتصادي، سواء بسن القوانين أو بإجراء إصلاحات إقتصادية كفرض ضرائب جديدة أو رسوم إضافية أو إستحداث سياسات نقدية جديدة كالسياسة التمويلية وسياسية سعر الصرف إضافة إلى تدخل الدولة قديكون أحيانا في شكل المصادرة والتأميم .
- المخاطر الطبيعية: وهي المخاطر التي تحدث نتيجة ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكن تجنبها أي ليس له قدرة أن يمنع تحققها والأسباب

[1] سمير الخطيب، **قياس ادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق علمي منشأة المعارف**، الاسكندرية، (مصر)، 2005، ص 127

الأساسية لهذه الظواهر تحقق عامل طبيعي مثل تقلبات الجو كجفاف وقلة الرطوبة أو زيادة الأمطار الغزيرة والفيضانات أو العواصف والزلازل .

- الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية وأهمها[1]:

- التزوير والتزييف: وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل معها ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.
- الأسباب الناشئة عن إستخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الإلكترونية: فاختراق وتطوير أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقات الممغنطة، أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث إضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الإيداع والسحب

كما أن الجرائم الإلكترونية تعد سببا بارزا من أسباب المخاطر الإئتمانية وخاصة بعد التوسع في إستخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية كبطاقات الإئتمان وكذلك المخاطر الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا.

المطلب الرابع: إجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الاخطار المرتبطة بنشاطه، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة الاخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له، وذلك باستعمال الوسائل والاجراءات التالية:

[1] رشاد نعمان شايع العامر العامري، نفس المرجع سابق، ص569

- توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبير ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخر، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر، ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

- التعامل مع عدة متعاملين: تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين، فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدد من المتعاملين، حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس ألحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك.

- تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: إن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر[1].

- التحكم في المخاطر الخاصة: يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضرع قيود التصرفات المستقبلية الادارة المنشاة إذا اقتضى الامر، أو يعطيه الحق في المطالبة بتسديد القروض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق. ويمكن للبنك إتباع أسلوب أخر يتمثل فيطلب تقديم رهن في صور مختلفة، أو عقد اتفاق مع بنك أخر للمشاركة في تمويل القرض.[2]

- التحكم في المخاطر العامة: التحكم وتسيير المنشاة للمخاطر العامة ينصب أساسا حول الاجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من بعض مخاطر القروض والمتعلقة أساسا بارتفاع أسعار الفائدة وكيفية تجنب مخاطر التضخم والدورات التجارية ومخاطر السوق

[1] عبد الحق ابو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، 2002، ص ص40، 39

[2] يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض، نفس المرجع السابق ، ص05

- عدم التوسع في منح الائتمان: أن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الاساسي أو الرئيسي لنشاطه. لذلك فانه يراقب نفيه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية) كمية، الكيفية أو الزمنية (حتى يتمكن من تحديد المبالغ الاجمالية التي يمكرن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار الاحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه ألي قرض .

- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الاخطار خاصة مرا تعلق منها بجانبيها الاداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها[1].

[1] يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض، المرجع نفسه، ص06

المبحث الثالث: التحليل الكمي لمخاطر القروض البنكية

التطور الذي شاهده العالم حول المصاريف ظهرت على اثره عدت نظريات ونماذج من اجل حل المشاكل المتعلقة بالقروض المصرفية فتعددت الاجراءات والنماذج من اجلها.

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:[1]

- طريقة النسب المالية.

- طريقة التنقيط.

المطلب الاول: التحليل المالي لمخاطر القروض البنكية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الاوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخالصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا، وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الاخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية. ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الاوجه المالية التي لها عالقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العالقات بين الارقام الموجودة في التقارير

[1]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، 2001، ص146

المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .

إن أساس هذا الاسلوب هو إيجاد العالقات بين القوائم المالية شريطة أن تكون هذه العالقة ذات مدلول، مثل العالقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المشروع على سداد التزاماته في الاجل القصير أو الفترة المالية الجارية.

استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العالقات النسبية التي تقف وراء كل نسبة، والنسب المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من الارقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون احدهم مقاما وبسط عالقة نسبي[1].

شكل رقم 1: الشكل الحسابي للنسب المالية

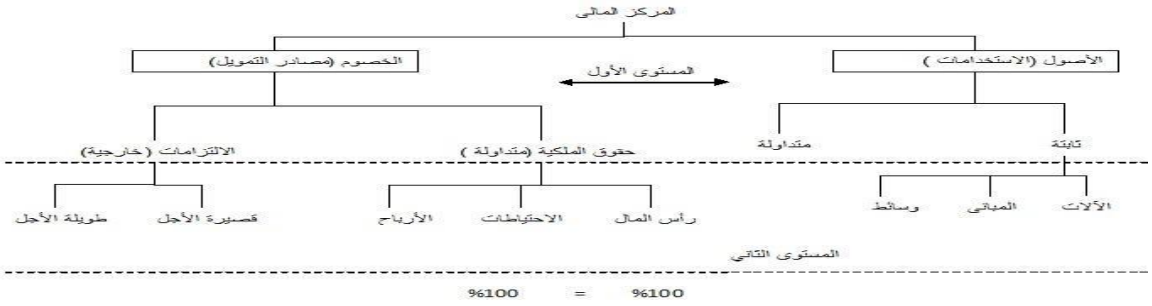

المصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي،مؤسسات الوراق في للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 39

[1]– وليد ناجي الحيالي، " **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، (الاردن)، 2004، ص 32.

يتعرض البنك الأخطار متعددة ويجب على الإدارة أن تدير هذه المخاطر بكفاءة وهناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الإدارة أن تستخدمها في هذا المجال ومن أهمها ما يلي:

1-نسب حق الملكي ورأس المال إلى الاصول: وتفيد هذه النسبة في التعرف على مدى ملائمة رأس المال لتأدية وظائفه ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية[1]:

نسبة حق الملكية وراس المال الى اجمالي الاصول= حق الملكية ورأس المال /اجمالي الاصول *100

وهناك نسبة نمطية في هذا المجال.

2-نسب حق الملكي ورأس المال إلى إجمالي الودائع: ويمكن حساب هذه النسبة من خلال ما يلي: نسب حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع=(حق الملكية ورأس المال÷ إجمالي الودائع)× 100

فمن معلوم أن البنك يحتفظ بهذه النسبة المواجهة الاخطار السحب والخطر التمويلي.

3-نسب حق الملكي ورأس المال إلى إجمالي القروض: ويمكن حساب هذه النتيجة من خلال ما يلي:

نسب حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض=(حق الملكية ورأس المال÷ إجمالي القروض)× 100

والغرض من هذه النسبة هو تغطية أخطار الاستثمار في القروض حيث هناك مخاطر تتعلق بعدم سداد العملاء للقروض.

4-نسب حق الملكي ورأس المال الاصول الخطرة: ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، " **إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006، ص ص288، 287.

نسب حق الملكية ورأس المال الاصول الخطرة=(حق الملكية ورأس المال÷ الاصول الخطرة)× 100

-مخاطر الائتمان: وتقاس قدرة البنك على تحصيل القروض الممنوحة في مواعيدها ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسب مخاطر القروض=(القروض المتأخرة عن السداد÷ إجمالي القروض) *100

6-مخاطر السيولة: يمكن التعرف على قدرة الادارة في التعامل مع مخاطر السيولة من خلال نسبة الاصول إلى إجمالي الودائع عن طريق المعادلة التالية: نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع=(الصول السائلة- المستحق بالبنوك)÷(اجمالي الودائع)×100

7- نسب المخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الايرادات التشغيل:

قياس هذه النسبة توضح استعداد إدارة البنوك لمواجهة خسائر عدم سداد القرض وفوائدها في مواعيدها ولا يعني ارتفاع مخاطر عدم السداد وهنا يجب على إدارة أن تتحرى أسباب هذا الارتفاع.

ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل= (مخصصات خسائر القروض÷ اجمالي إيرادات التشغيل) ×100[1]

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص288.

المطلب الثاني: النماذج الاحصائية

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الاقراض ورفضه.

طريقة التنقيط:

أولا: تعريف طريقة القرض التنقيطي

تعد طريقة التنقيط إحدى الاساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها إلية للتنقيط، تعتمد على التحليل الاحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض، ليحدد الخطر بالنسبة للبنك[1] والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملائمة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض، أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن إن تصيب المنظمات التي تتعامل معها[2].

وكان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الامريكية حيث قام كل من 1966 **Beaver** و1968 **Altman. I.E** بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي.

[1]Michel Mathieu l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur,(paris), 1995. p95 2Axel

[2]abadie, olivier, rousseau, crédit management gérer le risque client, édition economica, (paris), 1996, p173.

وتبع ذلك عدة دراسات في المجال خاصة الفرنسية منها التي عرفت تطورا كبيرا منذ السبعينات. وفيما يلي المراحل الأساسية لإعداد النموذج التنقيطي من خلال استغلال المعلومات المتوفرة عن المؤسسات.

ثانيا: مراحل إعداد النموذج التنقيطي:

إن إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين الاولى تظم المؤسسات العاجزة، والثانية تظم المؤسسات السليمة، والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي، الذي يحدد المتغيرات الاكثر تمييزا ﴿التي لها القدرة على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة﴾ وربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط.

1- التحليل التمييزي L'analyse discriminante

كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التمييزي والذي يمكن تعريفه على أنه طريقة إحصائية، تسمح بتمييز الاقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه. وذلك بالاعتماد على معايير معينة، وعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه. وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- مؤسسات سليمة ﴿التي سددت مستحقاتها﴾
- مؤسسات عاجزة التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة.

2- تحديد المتغيرات الاكثر تمييزا:

يتم في بادئ الامر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية ﴿غير محاسبة﴾ يتم تشفيرها (**codificatin**) أي تحويلها إلى الارقام وبالتالي يمكن استغلالها.

صياغة الدالة (**z**) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z= a1\ R1 + a2\ R2 + \ldots\ldots an\ Rn+b$$

حيث:

z: النقطة النهائية

Ai: معامل الترجيح

Rn: النسب الداخلية في النموذج.

b: ثابت.

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سالمة المؤسسة.

كما تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية: [1]

[1]- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص68

- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

  - تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة
  - استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها مالاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

  - تاريخ تأسيس المنظمة.
  - أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
  - مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
  - رقم أعمالها المحقق.
  - نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
  - رأس مالها العامل
  - طبيعة نشاطه.

إذن آلية التنقيط، تعتمد على التحاليل الاحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة

المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الامريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل[1].

رجال القرض (crèdit _ men)

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم **Men- Crédit** والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتماد على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

1- عرض طريقة رجال القرض:

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحور قيمتها بناءا على ثلاث عوامل اساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة وهي: [2]

[1]- حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، نفس المرجع السابق، ص 68.

[2] سليم بن يوسف، مداخلة بعنوان " : أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية"، الملتقى الدولي السابع، حول ": إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، (الأردن)، 16 -18 أفريل 2009.

1 -1 العامل الشخصي:

يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%؛

1-2 العامل الاقتصادي:

بين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إيه، والوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها ومعامل ترجيح هذا العامل هو 20%؛

1-3 العامل المالي:

يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبية **N** ( )ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 1: نسب الوضعية المالية

الرقم	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة لتحقيق +قيم جاهزة /ديون قصيرة الاجل	25%
R2	اموال خاصة / ديون طويلة الاجل + ديون متوسطة الاجل	25%
R3	اموال خاصة /قيم ثابتة صافية	10%
R4	رقم الاعمال السنوي/ المخزونات	20%
R5	رقم الاعمال / مجموع الحقوق على الزبائن	20%

المصدر: سليم بن يوسف، مرجع سبق ذكره.

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط. ومنه يتم بعد ذلك تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:

$$N = \sum_{k=0}^{n} ai \div Rio \times RIJ$$

N: النتيجة النهائية للمؤسسة المدروسة

ai: معامل الترجيح المرتبط بالنسبة

Rij: النسبة**i** للمؤسسة المدروسة

Rio: النسبة المثالية

إذن نستطيع القول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا ل 100% ومنه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين:

- الحالة الاولى: N≥100% الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة جيدة .

- الحالة الثانية: N≤100% الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة غير جيدة .

المطلب الثالث: تقييم التحليل الكمي للقروض .

اولا: تقييم التحليل المالي للقروض

1 – عيوب استخدام النسب المالية.

رغم أهمية التحليل النسبي الذي يشكل محور الاتجاه التقليدي في تقييم الأداء المالي وشيوعه وانفراده كأسلوب من أساليب الإدارة المالية في الشركات والبنوك في تقييم الأداء وبالتالي تقييم قرارات الإدارة المالية، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الانتقادات المالية في تقييم الأداء.

ومن أهم الانتقادات هي:

– يتم استخراج الكثير من النسب المالية باستخدام الأرقام الواردة في قائمة المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية، ولكن كثيرا ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد قائمة المركز المالي أو بعدما تجعل الحكم على أداء الشركة وقتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية؛

– إن المعالجة المحاسبية لبعض عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل تؤثر تأثيرا كبيرا على النسب المالية المستخرجة مثل معالجة الاهتلاك أو تسعير بعض العناصر أو تقييم المخزون وغيرها وبالتالي فإن اختلاف أسلوب وطريقة المعالجة تؤدي إلى اختلاف نتائج النسب المالية وبالتالي اختلاف أسلوب استخدامها في تقييم الأداء ؛[1]

– تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود قائمة المركز المالي على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولا، يعتبر البعض الآخر أصلا ثابت وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة؛

– تعد القوائم على أساس ثابت قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرضية مضللا، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.[2]

ثانيا: تقييم طريقة القرض التنقيطي .

1– مزايا طريقة القرض التنقيطي .

[1] حمزة محمود النربيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، (عمان)، 2004، ص 218.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية**، مدخل إلى اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، 2007، ص 131، 132.

– سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض؛

– يتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية؛

– تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض.

2- عيوب طريقة القرض التنقيطي .

- تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.
- بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.
- تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة .
- تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبيرة على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.[1]

ثالثا: تقييم طريقة رجال القرض.

1-مزايا طريقة رجال القرض.

[1] عبادي محمد، المداخلة بعنوان الشبكات العصبية الاصطناعية اداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، برج بوعريريج، (الجزائر)، ص08

ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض حيث أنها لا تقتصر على العامل المالي فقط بل تعدت إلى عاملين آخرين مكملين له فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنه التحكم فيها أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين ومهاراتهم وبالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة والتي بإمكانها أن تزيد من درجات ثقة النتائج المتحصل عليها .

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة وتأخذ ها جملة واحدة، بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهز للاستعمال مباشرة فهي توفر للبنك بذلك جهدا للبحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى.

2-عيوب طريقة رجال القرض .

تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية ويمكن حصر هذه العيوب كالتالي:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي والاقتصادي والتي يمكن إيجادها في ملفات طلب الاقتراض.
- هناك مشكل آخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب حقيقية والتي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية.
- رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد.[1]

[1] سليم بن يوسف، مداخلة بعنوان: " أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية"، الملتقى الدولي السابع، حول ": إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، (الأردن)، 16 -18 أفريل 2009.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الالمام بمختلف انواع القروض البنكية وشروط منحها من طرف البنك، كما تطرقنا الى اهم المخاطر الائتمانية التي تنشا نتيجة منح هذه القروض بالإضافة الى الاسباب الرئيسية لهذه المخاطر والتي من اهمها عدم قدرة العميل على الالتزام بسداد الدين المستحق عليه بالإضافة الى قلة السيولة لدى البنك، كما تنشا نتيجة مجموعة من الاسباب التي تشكل في مجملها صور المخاطر الائتمانية، تناولنا ايضا مجموعة من

الاجراءات والوسائل التي تعمل على الحد من بعض هذه المخاطر، وتطرقنا في الاخير الى التقنيات الكمية المنتهجة من طرف البنوك لتسيير المخاطر الائتمانية والتي تظم التحليل المالي والاحصائي، كما قمنا بتقديم تقييم متواضع لهذه التقنيات .

ومهما يكن فالدراسة العلمية وزيادة الحيطة والحذر عند منح القروض من شأنها ضمان الرشادة المالية للبنوك لمواجهة خطر عدم التسديد والتقليل من حدته غير أن مقولة "المخاطر هي مرادف للنشاط البنكي" تبقى صائبة دوما.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك القرض الشعبي CPA المسيلة

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الفصل الاول الى الطرق التي يتبعها البنك في منح القروض، والمخاطر التي تواجه البنوك وطرق تسييرها، سنحاول تطبيق ذلك ميدانيا من خلال الوكالة محل الدراسة بهدف التعرف على السبل التي تتبعها لمواجهة المخاطر أو التقليل منها، كما سنتطرق لكيفية دراسة ملف قرض بغية التعرف عمى سير منح القرض والمخاطر التي تواجهه، وسنحاول كذلك التعرف والقاء نظرة عامة عمى بنك القرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته وهيكله واهدافه.

حيث تقوم في هذا البنك بدراسة حالة قرض استغلالي .

في بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك للتأكد من جانبنا التطبيقي وتوصلنا من خلال دراستنا في هذا البنك إلى معرفة مجموعة من وظائف البنك من بين هذه الوظائف نجد ان البنك يقدم الخدمات خزانية وذلك بالتمويل طويل وقصير ومتوسط الأجل، وتناولنا في هذا الفصل مجموعة من المباحث، اين تطرقنا إلى دراسة مهام وأهداف هذا البنك .

المبحث الاول: نظرة حول بنك القرض الشعبي CPA

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من اهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث انو يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر، سواء كانت عمومية أو خاصة، كما انو يمتلك خبرة ال يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره اول البنوك التي تعاملات بالبطاقات الدولية.

المطلب الاول: تعريف بنك القرض الشعبي

نشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966،مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخفف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- البنك التجاري والصناعي لجزائر.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الجهوي لمقرض الشعبي الجزائري .

وتم تدعيم بعد ذلك بضم اليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المرسيلية لبنوك في 1968/05/30،الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام 1971، ولبنك تسع وحدات جهوية تقسيم 1983 أما فروعه فقد بلغت 114 فرع وكالة في بداية 1985، لتتقمص فيما بعد الى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحمية BDLوبلغ رأس ماله عام 154996مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 6.5مليار دينار جزائري، أما سنة 1999 وصل نحو 31.9 مليار دينار جزائري، وفي 1996 كان قد وصل الى 6.13 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2000 بلغ 6.21 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006ارتفع إلى 3.29 مليار دينار جزائري، وفي الاخير وسنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي

الجزائري إلى 48 مليار دينار جزائري وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة الاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على[1]

مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد إطارات البنك.

المطلب الثاني: منتجات بنك القرض الشعبي الجزائري ورؤيته الاستراتيجية

1/ منتجات القرض الشعبي الجزائري:

يقدم القرض الشعبي الجزائري تشكيلة معتبرة من المنتجات يمكن تقسيمها الى ما يلي:

1-1-**منتجات الادخار**: التي تحتفظ وهي موارد المؤسسة المصرفية بها في شكل ودائع وهي تتمثل في

1-1-1-**التوظيفات تحت الطلب:** وهي حسابات مصرفية يتم فتحها للعملاء بهدف استيعاب عملياتهم اليومية من ايداع وسحب، ومن هذه الحسابات نجد:

- حسابات الشيكات: وهي حسابات بنكية تفتح للعملاء غير التجار كالموظفين والجمعيات التعاونية ...الخ، حيث يمكن لصاحب الحساب سحب النقود متى شاء دون اي فائدة.
- حسابات جارية: وهي حسابات بنكية تفتح عادة للتجار، الفالحين، الصانعين، المؤسسات الصناعية ...الخ، وهذا لتامين عمليات السحب والايداع المتعمقة بنشاطاتهم المهنية .

[1] https://www.cpa-bank.dz, Le 30/05/2021 , 19 :01

- حسابات التوظيف: وهي حسابات يسجل من خلالها عمليات السحب والايداع الخاصة بالعميل، وال يمكن لصاحب الحساب سحب مبلغ قبل تاريخ محدد.
- حسابات مختلفة: وهي حسابات يتم فتحيا من اجل تسوية العمليات الاستثنائية للأفراد المؤقتين.
- حسابات خاصة: هي حسابات تقوم بتنظيم التجارة الخارجية.

1-1-2- **ودائع التوفير**: وهي حسابات تفتح للأفراد الطبيعيين فقط، ويمكن لصاحب هذا الحساب تسييره بواسطة دفتر شخصي.[1]

التوظيفات لأجل: وفي هذا المجال نجد مايلي:

- الودائع لأجل: وتفتح كحساب ايداع للأفراد الطبيعيين والمعنويين، ويشترط ان لا يقل المبلغ عن 10000دج، حيث يودع دفعة واحدة يوم فتح الحساب ولا يمكن سحبه الى بعد انقضاء المدة المحددة.
- سندات السوق: وهي سندات تمثل اثبات مديونية القرض الشعبي الجزائري تجاه العميل، فهي ودائع ألجل قد تصل الى 10 سنوات مع قيمة الفوائد.

1-2-القروض الممنوحة: يقدم القرض الشعبي الجزائري اشكال متنوعة من القروض يمكن تقسيميا حسب نوع العميل

1-2-1- **القرض الشعبي الجزائري بنك الافراد**: وفي هذا المجال يوجد نوعين من القروض هما:

- القرض العقاري: وهو قرض يمنح للأفراد الراغبين في شراء منزل جديد أو بناء أو انجاز اعمال توسيع بالمنزل الحالي.
- قرض السيارات: وهو قرض يمنح للأفراد الراغبين في شراء سيارات سياحية جديدة من البائعين الذين لديهم ترخيص بيع.

[1] https://www.cpa-bank.dz, Le 30/05/2021 , 19 :01

1-2-2- **القرض الشعبي الجزائري بنك المؤسسات:** يمنح القرض الشعبي الجزائري قروضا في مجال البناء والاستثمار للمؤسسات بجميع اشكاليا، كما يمنح كذلك قروضا للمقاولين الذين يرغبون في انجاز اعمال البناء والتعمير.

1-2-3- **القرض الشعبي الجزائري بنك الشباب:** وهنا يتم منح نوعين من القروض هما:

- القرض الشعبي الجزائري بنك الاعمال الحرة وفيه نجد:

القرض Promo: وهو قرض استثمار متوسط وطويل الأجل موجه للافراد الذين يمارسون النشاطات الطبية، وهذا التمويل بشراء الاجهزة والمعدات الطبية، شراء أو تهيئة المحل للاستعمال الميني، شراء المحل أو الاجهزة معا

القرضprolib: وهو قرض استثمار متوسط وطويل الاجل موجه للافراد المينيين محاسبين، قضائيين، مهندسين، معماريين ...الخ

1-3- المنتجات الالكترونية:

استجابة لرغبة العملاء، فقد استحث القرض الشعبي الجزائري تشكيلة متنوعة من البطاقات تتمثل في:

1-3-1- **البطاقات الدولية:** وهي بطاقة دولية للسحب والدفع موجهة للعملاء ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكليهم وهي تسمح لحاملها المتواجد في الخارج بما يلي:

- القيام بعمليات الدفع لدى التجار المتعاقدين مع منظمة الفيزا الدولية والاجهزة التابعة للبنوك الاعضاء في المنظمة
- وعلى المستوى الوطني، تسمح البطاقة لحامليها بتسوية معاملاته لدى المجالات المشتركة في نظام الفيزا الدولية والمتواجدة داخل التراب الوطني.

1-3-2- **بطاقة السحب:** وهي بطاقة تمكن حاملها من السحب النقدي لدى الاجهزة التابعة للبنوك في حدود سقف محدد طيلة الاسبوع وعلى مدار الساعة

1-3-3- **البطاقات البنكية المشتركة:** وهي بطاقة اصدرها البنك لعملائه كبديل عن النقود أو كصورة متطورة عن الشيك، فهي تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب على الموزعين الآليين للأوراق النقدية التابعة لشركةsatim، وهي بطاقة صالحة على مستوى القطر الجزائري فقط، حيث صالحيتها محددة في الزمان والمكان.

شكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة المسيلة

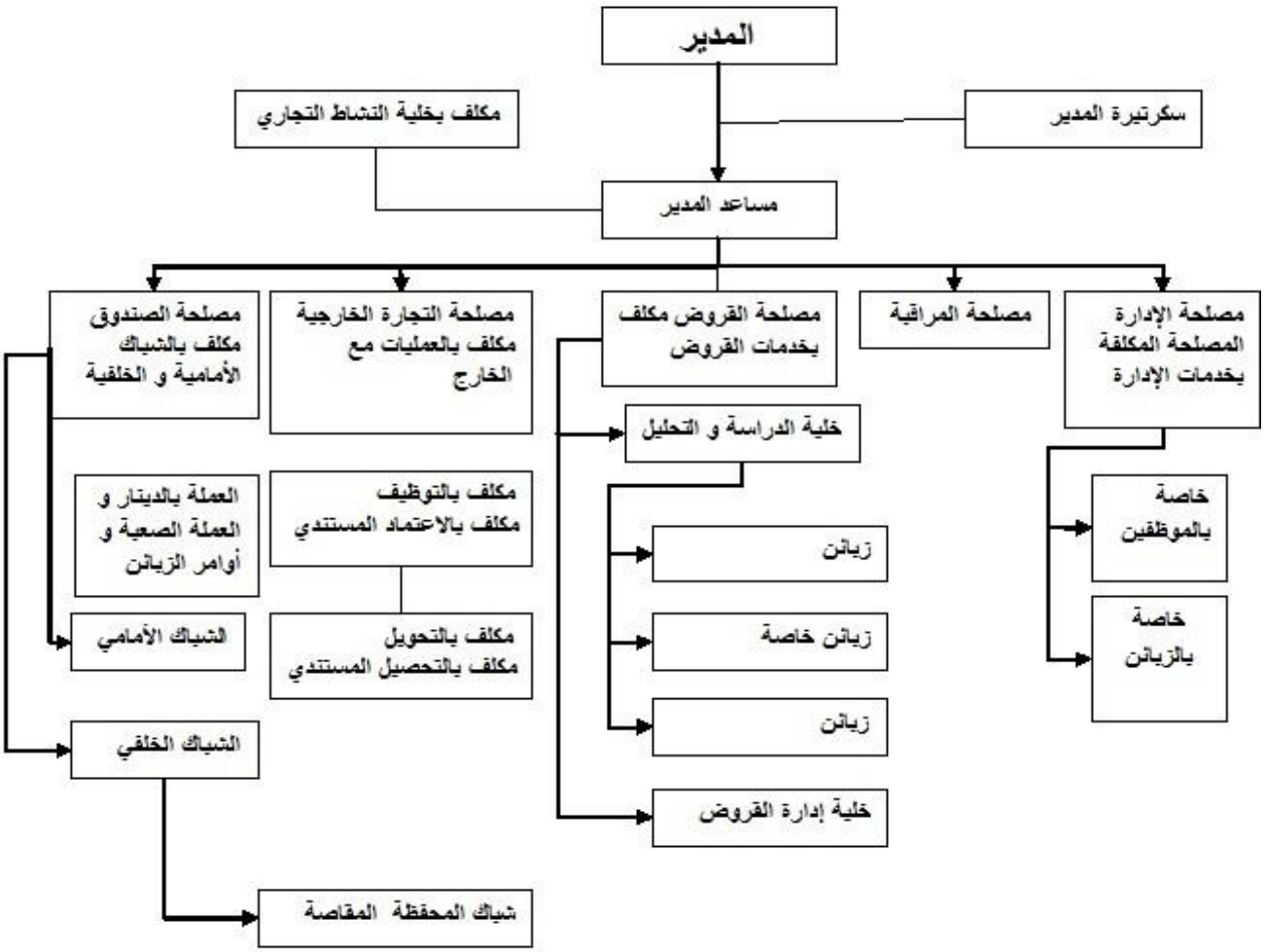

المصدر: البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

2- الرؤية الاستراتيجة للقرض الشعبي الجزائري

تعبر رؤية البنك عن الهدف الذي يسعى اليه مستقبلا، فهي تمثل الصورة المستقبلية للبنك والى اين يريد الوصول في مسيرته، وتتمثل الاهداف الرئيسية التي ينوي القرض الشعبي الجزائري تحقيقيا هي:

- الجودة
- المردودية
- الابتكار والتجديد.

وفي هدا الاطار تعتبر المعلومات مادة اولية اساسية لإدارة المؤسسات المصرفية حتى يستطيع القرض الشعبي الجزائري تحقيق اهدافه وتطلعاته، حيث لا بد له من الحصول على المعلومات اكيدة كاملة وقابلة للاستغلال، حول الاسواق، ظروف عملها المنافسة، التكنولوجية ..الخ، فالذكاء الاقتصادي هو اداة لمتطور والابداع وعامل اساسي للمنافسة.

وبهدف تحقيق المردودية والقدرة على الوفاء المطلوبة فان القرض الشعبي الجزائري اتبع استراتيجية نمو داخلي، من اجل تنمية حصته السوقية وتقوية مركزه المالي، كما اعتمد على التوجه الى فئة اجتماعية من المقتدرين ماليا والتوجه كذلك الى تقوية العالقات مع العملاء، وتنويع الخدمات المقدمة [1].

المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري – المسيلة

1-تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري – المسيلة

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973،مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن

[1] https://www.cpa-bank.dz

عمال متكونين مرسمين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الاطارات داخل البنك .

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة إلى الاجراءات والوسائل المستخدمة من بينيا مراقبة الاعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الاجهزة سنة 1997.

2-الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات ألن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف ال يمكن القيام بها الا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم:

2-1- مدير البنك:

يعتبر مدير للبنك المسؤول الاول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الاشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الاول عن النتائج المحققة على مستوى وكالتو ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة..
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب اكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.
- التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

- التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون ليا المصداقية أمام المؤسسات المالية والادارية والقضائية.

2-2- نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

2-3- سكرتيرة المدير:

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله وتوزعه على مختلف مصالح البنك.

2-4- مسؤول المصلحة:

إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحته .من أجل رفع فعالية الوكالة وتسييل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

- مصلحة الادارة
- مصلحة المراقبة
- مصلحة القروض
- مصلحة العمليات الخارجية
- مصلحة الصندوق.

2-5- مصلحة الادارة: هي المصلحة التي تقوم اساسا بالموظفين والزبائن .

●بالموظفين:

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك
- التأمين على الموظفين

- فاتورة الاجور أو وثيقة الأجور إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكلف بالعمال الجدد.

- **الخاص بالزبائن**

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة....الخ
- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.

– في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب....الخ.

– في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.

– في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

– وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

لكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الادارية وانما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

2-6-مصلحة المراقبة: تعمل مصلحة المراقبة على:

– تركيب ورسال اليوميات المحاسبية بعد الم ارجعة .

– مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح

- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.
- التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.
- المراقبة اليومية للحسابات المدينة .
- التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها TVA.

2-7- مصلحة القروض: تعمل مصلحة القروض على مايلي:

- فتح ملفات الاقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض .
- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم

2-8- المصلحة الخارجية: أهم وضائف هذه المصلحة مايلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

2-9- مصلحة الصندوق: بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم الى قسمين:

- **قسم الشباك الامامي front officiel وهو الذي يعمل على:**

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات عمى أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الايداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الاخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

- **قسم الشباك الخلفي Back officeil:**

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.
- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

✓ الشباك: وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

✓ بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

✓ بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

✓ المحفظة: وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

✓ الحصول على شيكات مصادق عليها.

✓ إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.

✓ امر التحويل .

✓ المقاصة: ويكون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (طلب قرض استغلال من مؤسسة لانتاج مواد غذائية للمواشي)

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلالي مقدم من طرف بنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

1- الوثائق المطلوبة:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحضى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض. وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك (CPA) لتجنب الأخطار.

ولقد اقتربنا من CPA لدراسة حالة طلب قرض استغلالي مقدم من صاحبة المشروع من أجل إنشاء مؤسسة وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب القرض: Demande de crédit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا: القرض هو قرض استغلال بمبلغ 1000.000،00 دج

لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح مؤسسة.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة .

ب- الوثائق الإدارية:

1. مقرر فتح المؤسسة.
2. مستخرج من السجل التجاري Registre de commerce.
3. شهادة عدم الخضوع للضريبة Extrait de rôle. تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة- لا شيء-
4. La carte Fiscale.
5. شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.
6. شهادة العمل Attestation de travaille.

جـ- الوثائق التقنية: وتتمثل فيما يلي:

1-شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.

2-بيان القانون التأسيسي للشركة في Le status حالة شركة وفي حالة شخص طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.

3-الضمانات الممكن تقديمها.

4-الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات.

د- الوثائق المالية: وهي:

1-ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2019.2018

2-جدول النتائج.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1- عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة

جدول رقم 2: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014

الأصول	ملاحظة	ألأجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	23400	327600	
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		3974489	1447005	2527484	
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجوع الأصول غير جارية		4325489	1470405	2855084	

الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		7148659	162497	6986163	615809
حسابات دائنة					
زبائن		2013527		2013527	553296
مدينون آخرون					
الضرائب وما شابهها					
الحسابات الدائنة الأخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية					
الجارية الأخرى					
الخزينة		69841356		69841356	609701
مجموع الأصول الجارية		79003542	162497	78841046	726611
المجموع العام للأصول		83329031	1632902	81696130	726611

جدول رقم 3: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		24202836	18618648
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة 1			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		13082649	11543325

النتيجة الصافية في سنة 2014			
رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة		37285485	30161973
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية		1655095	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		1655095	
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		31721033	35701828
ضرائب		4579660	157430
ديون أخرى		138034	90491
خزينة سلبية		6316821	6552147
مجموع الخصوم الجارية		42755549	42499196
مجموع عام للخصوم		81696129	72661170

جدول رقم 4: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016

الأصول	ملاحظة	ألأجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي -N 1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيتات معنوية		351000	163800	187200	257400
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		4762489	2792689	1969800	2642642
تثبيتات ممنوح أمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجوع الأصول غير جارية		5113489	2956489	2157000	2900042
الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		10633132	162497	10470635	8951297
حسابات دائنة					

زبائن		4263272		4263272	8464603
مدينون آخرون					
الضرائب وما شابهها		2102		2102	
الحسابات الدائنة الأخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		68238667			
مجموع الأصول الجارية		83137173			
المجموع العام للأصول		88250662			

جدول رقم 5: الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		31899006	33502410
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة 1			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		6718735	8555924
النتيجة الصافية في سنة 2014			
رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة		42058334	38617742

حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية		648670	1131754
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية		648670	1131754
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		32817753	34680660
ضرائب		8936041	4531087
ديون أخرى		82739	145653
خزينة سلبية		4028731	4124926
مجموع الخصوم الجارية		45865264	43482326
مجموع عام للخصوم		85131676	86672414

جدول رقم 6: الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول

الأصول	المبالغ			
	2019	النسبة	**2018**	النسبة
الأصول الثابتة	324864941	1.22	27732116900	1.11
قيم الاستغلال	41753775	9.53	8819065	
قيم المحققة	31142980	12.78	23254358	35.08
قيم جاهزة	262053			
المجموع	398023749	100	309394591	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ بصفة عامة الاصول الثابتة في تزايد وقيم الاستغلال في تزايد اما بالنسبة للقيم الجاهزة نلاحظ تناقص في سنة 2019 وتزايد في سنة 2018 .

جدول رقم 7: الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم

الخصوم	المبالغ			
	2019	النسبة	**2018**	النسبة
الأموال الخاصة	15129464		9084540	
ديون طويلة الأجل	209990326		160000000	
ديون قصيرة الأجل	2031628 87		158479132	
المجموع	398023749		309394591	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة.

التعليق: نلاحظ بشكل عام ان الديون طويلة الاجل تتناقص غبر سنتي وأن ديون قصيرة الاجل في تزايد سنة 2019.

جدول رقم 8: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.

الأصول	المبالغ	
	2019	**2018**
الأصول الثابتة	324864941	277321169
الأصول المتداولة	73158808	32073423
مجموع الأصول	398023749	309394591

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة.

التعليق: نلاحظ بشكل عام ان الاصول الثابتة في تزايد في سنة 2019 وتزايد الاصول المتداولة عبر سنتي .

جدول رقم 9: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم.

الخصوم	المبالغ	
	2019	**2018**
الأموال الدائمة	2285442172	453511180
الديون القصيرة الأجل	173388579	146755590
مجموع الخصوم	2458830751	600266770

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة

التعليق: نلاحظ بشكل عام الاموال الدائمة في تزايد سنة 2019 ايضا تزايد في ديون قصيرة الاجل .

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى مؤشرات التوازن المالي:

رأس مال العامل، رأس مال العامل الخاص، رأس مال العامل الاجمالي، رأس مال العامل الأجنبي، احتياجات رأس مال العامل والخزينة الصافية.

1- رأس مال العامل **FRNG**: ويحسب وفق العلاقة:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم 10: حساب رأس مال العامل (الوحدة د ج)

	2019	**2018**
الأموال الدائمة	2285442172	453511180
الأصول الثابتة	324864941	277321169
رأس مال العامل	**1960577231**	277321169

المصدر: من اعدا الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة

الأموال الدائمة تتمثل في الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل.

التعليق: من خلال التشخيص الأولي لمعطيات الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم للسنتين في تزايد مستمر وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وقدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون القصيرة الأجل وهذا راجع لتوفير المؤسسة لرؤوس أموال لذلك.

2- النسبة الجارية: ويحسب وفق العلاقة :

النسبة الجارية = مجموع الاصول المتداولة/ مجموع الخصوم المتداولة

جدول رقم 11: حساب النسبة الجارية (الوحدة دج)

	2019	2018
مجموع الاصول المتداولة	73158808	32073423
مجموع الخصوم المتداولة	173388579	146755590
النسبة الجارية	0.421	2.185

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية للمؤسسة

التعليق : نلاحظ ان نسب السيولة لسنة 2018 أكبر من الواحد و هذا يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون قصيرة الأجل. أما بالنسبة لسنة 2019 فهي اقل من الواحد مما يشير الى امكانية مواجهة نقص في السيولة .

ج- نسبة السداد السريع : تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السداد السريع : مجموع الاصول المتداولة –(المخزون السلعي + المصاريف المقدمة) / مجموع الخصوم المتداولة

جدول رقم 12: حساب نسبة السداد السريع.

	2019	2018
مجموع الاصول المتداولة	73158808	32073423
مجموع الخصوم المتداولة	173388579	146755590
نسبة السداد السريع	0.421	0.218

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على ميزانية المؤسسة .

التعليق :نلاحظ بشكل عام ان نسبة السداد في سنة 2019 في تزايد حيث يدل هذا الاخير على انا عدد المرات التي تستطيع فيها الاصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة نستنتج من هنا مقدرة المؤسسة على مواجهة اخطار السداد

.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي راينا ان البنك يقوم بتحميل جميع الاقتراحات من اجل بناء قرارات سليمة لتفادي الوقوع في المخاطر المختلفة المرتبطة بنشاطاته أو زبائنه أو المحيط الذي يزاول فيه نشاطه، وقد تمكنا في هذا الفصل من معرفة جميع الوثائق الضرورية واللازمة المكونة لملف القرض، التي يجب عمى صاحب المشروع ان يقدمها للبنك وكذا المراحل المختلفة التي يعتمدها البنك في دراسة ومعالجة ملف القرض.

ولكن بالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فانو يبقى دائما يواجه مجموعة من الاخطار اهمها خطر عدم التسديد، ليذا فان البنوك تمجا الى طلب الضمانات لمرجوع اليها، وعمى الرغم من هذا فعلى البنوك متابعة القرارا الممنوحة من اجل الحفاظ عمى حقوقيا واسترجاعيا.

خاتمة

خاتمة:

تعد عملية منح القروض الوظيفة الاساسية للبنوك نضرا لأنها تمثل الجانب الاكبر من الاصول والعائد المتولد عنها يمثل الجانب الاكبر من الارادات بالنسبة للبنك، فهي تلعب دورا هاما لما اها من اثر بالغ في تحريك واستمرارية النشاط الاقتصادي، ومع تطور البنوك وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياه الاقتصادية من جهة وظروف المنافسة التي تواجهها حاليا من جهة اخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال اساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك ان يستمر في اعماله اذا لم يتعرض لبعض الظروف المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سببا اساسيا في فشل العديد من البنوك قياسا بالأسباب الاخرى، وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك المحافظة على التوازن بين سياسة الاقراض والاقتراض للحفاض على سيولة مستمرة ،هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود احتمال عدم استرجاع الاموال التي قامت البنوك باقراضها، هذا ما يعرف بمخاطر الائتمان البنكي (خطر عدم التسديد) مما يجعل البنوك تعمل جاهدة على توسيع وترقية امكانيات ووسائل من اجل تقدير هذه المخاطر بهدف التقليل منها والسيطرة عليها الى اقصى حد ممكن ،ومن اجل تفادي هذه المخاطر وتسييرها تنتهج البنوك مجموعة من الطرق المتمثلة في التقنيات الكمية التي تشمل الطرق الكلاسيكية والتي يستعمل التحليل المالي، ونظرا لبعض النقائص فيها سعت البنوك للبحث عن طرق اكثر فاعلية ،وفي هذا الاطار ظهرت الطرق الحديثة الاحصائية اهمها (رجال القرض ،نقاط المخاطرة، الانظمة الخبيرة)، والتي بإمكانها المساهمة مع طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة، ومعرفة الوضعية المالية للمقترض ومن ثم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، والتصرف حال عدم سداد الدين.

وبالتالي حاولنا في هذه الدراسة التطرق الى طريقة التعامل مع المعطيات حال عدم سداد القرض من طرف العميل باستعمال التقنيات الكمية ،حيث تمت معالجة هذا الموضوع

في فصلين، تم التطرق في الفصل الاول الى الجوانب النظرية في تسيير مخاطر الائتمان وعرض التقنيات الكمية والتعرف عليها، اما في الفصل الثاني تم تطبيق هذه التقنيات على عينة الدراسة (بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية مسيلة).

ومن خلال الدراسة تم التاكد من الفرضيات كما يلي :

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: صحيحة فالضمان يعتبر من الادوات الفعالة في استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنك .

الفرضية الثانية: صحيحة فالبنوك تعتمد على التقنيات الكلاسيكية من تحليل مالي والحديثة (رجال القرض والانظمة الخبيرة، نقاط المخاطرة) ذلك لمواجهة مخاطر القروض.

نتائج الدراسة:

بناءا على ما تقدم ذكره ودراسته في ما يلي حصر لاهم النتائج التي توصلنا اليها:

– لقرار منح القرض اهمية كبيرة في تجنب خسائر وافلاس البنك لذا يجب ان يحضى باهتمام كبير.

– تمثل المخاطر الائتمانية التهديد الاول والاهم لوضع البنك المالي وبالتالي لاستماريته.

– يعتمد القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة محل الدراسة على الطرق الكلاسيكية عند قرار منح الائتمان.

– اسفرت الدراسة عل اعتماد البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب االقرض.

– بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة بنك يتعرض لجميع المخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الاخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حالة عدم تسديد القرض.

– ضرورة تسيير المخاطر الائتمانية داخل المؤسسات من قبل المسيرين بالاعتماد على النسب والمؤشرات الضرورية لذلك، وهذا ما يسمح بضمان بقاء واستمرارية المؤسسة مستقبلا.

– نلاحظ ان البنوك تركز وتعتمد خلال عملية منح الائتمان على الضمانات وسلامتها بالرغم من انها مصدر احتياطي وليس اساسي، لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عند منح الائتمان ،لذلك يزداد الطلب على الضمانات كلما كان احتمال الخطر اكبر

التوصيات:

– البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة.

– المتابعة والمراقبة الدقيقة والمتواصلة للقرض قبل وبعد منحه.

– لا يجب الاعتماد عمى المناهج الكلاسيكية بل يجب الاعتماد أيضا على المناهج الاحصائية الجديدة في دراسة وتقيم القروض.

– ضرورة عقد البنك دورات مختصة لتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ كطريقة رجال القرض وطريقة نقاط المخاطر والاستعمال المكثف لها لتشجيع البنوك على التطور.

– ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بكفاءة النسب المالية ذات العالقة بالتحليل المالي التي شانها ترشيد قرار منح الائتمان وعدم التركيز على نسبة دون الأخرى.

أفاق البحث:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول التقنيات الكمية في تسيير مخاطر القروض إذ تبقى الكثير من النقاط التي تستحق التوسيع في الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. ارشيد عبد المعطي، جودة محفوظ احمد، ادارة الائتمان، دار وائل للنضر والتوزيع، عمان، (الاردن).
2. حسين على خربوش، عبد المعطي رضا ارشيد، " الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق " دار الكنيسة الوطنية، عمان، (الاردن)، سنة 1996.
3. حمزة محمود النربيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، (عمان)، 2004.
4. رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية للبنوك الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (مصر)، 2013.
5. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، (الاردن)، 2006.
6. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان (الاردن)، 2009، ص136.
7. سمير الخطيب، قياس ادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق علمي منشأة المعارف، الاسكندرية، (مصر)، 2005.
8. صلاح ابراهيم ثحافة، ظوابط فتح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، (مصر)، سنة 2009.
9. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، 2001.
10. طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، بدون دار نشر، (مصر)، 1998.
11. عاطف جابر طه عبد الرحيم، " تنظيم وادارة البنوك منهج وصفي تحليلي "، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، (مصر)، 2008.
12. عبد الحق ابو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، 2002.

13. عبد الغفار حنفي تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، (مصر)، 2009.
14. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل إلى اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (مصر)، 2007.
15. عبد الغفار حنفي، رسمية قري لقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، 2000.
16. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، سنة 2008.
17. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، (الأردن)، 1999.
18. فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، (عمان)، 1997 .
19. لشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة، (العراق)، 1995.
20. محمد رفيق المصري، التامين وادارة الخطر تطبيقات على التامينات العامة دار الزهوان، عمان (الاردن)، 2008.
21. محمد عبد الفاتح الصيفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، (الاردن)، 2006.
22. محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006.
23. محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية الاسكندرية، (مصر)، سنة 2000.
24. محمد مطر، "ادارة الاستثمار الاطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2004.
25. وليد ناجي الحيالي، " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، (الاردن)، 2004.

26. يحيوش حسين " ادارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، تسيير مخاطر القروض "، حالة القرض الشعبي الجزائري،

الرسائل الجامعية:

27. بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك- دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2006/2005.
28. حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، 2012.

المجلات والملتقيات:

29. حرفوش سهام، صحراوي ايمان، مداخلة بعنوان " دور الاساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيضات من وحدة الازمة المالية " الملتقى العلمي الدولي حول " الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)، 21-20 أكتوبر 2009.
30. رحيم حسين سليم حمود، مداخلة بعنوان " استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارة " الملتقى الوطني الاول حول " الاساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية "، المركز الجامعي برج بوعريريج، (الجزائر)، 23- 24 نوفمبر 2008.
31. سليم بن يوسف، مداخلة بعنوان " : أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية"، الملتقى الدولي السابع، حول ": إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، (الأردن)، 16 -18 أفريل 2009.
32. سليم بن يوسف، مداخلة بعنوان " : أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية"، الملتقى الدولي السابع، حول ": إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، (الأردن)، 16 -18 أفريل 2009.
33. السنوسي محمد الزوام، مختار محمد ابراهيم، مداخلة بعنوان "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال التحديات، الفرص، الافاق " مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة

المالية العالمية، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، (الاردن)، في الفترة 10-11 نوفمبر 2009.

34. عبادي محمد، المداخلة بعنوان الشبكات العصبية الاصطناعية اداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، برج بوعريريج، (الجزائر).

35. مفتاح صالح معارفي فريدة، مداخلة مقدمة الى الموتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، (الاردن)، يوم 16-18 افريل 2007.

36. المؤتمر العلمي الدولي السابع، بجامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم اللتسيير، ايام 17-19افريل 2007.

37. نزيف مصاح ابو كرش، ادارة مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي حول " الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، (فلسطين)، 9-8 مايو 2005.

الكتب باللغة الأجنبية:

38. abadie، olivier، rousseau، crédit management gérer le risque client، édition economica، (paris،) 1996.

39. Michel Mathieu l'exploitation bancaire et le risque du crédit، revue banque éditeur(، paris،) 1995.

المواقع الإلكترونية

40. https://www.cpa-bank.dz، Le 30/05/2021، 19 :01

41. https://www.cpa-bank.dz، Le 30/05/2021، 19 :01

42. https://www.cpa-bank.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية

الأصول

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|2|8|0|1|9|0|0|3|7|4|5|

Désignation de l'entreprise :
[redacted]
Activité *Production d'aliments pour bétail*
Adresse [redacted]

Exercice clos le *31/12/2019*

N°274/2020

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	324 864 941		324 864 941	277 321 169
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	324 864 941	0	324 864 941	277 321 169
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	41 753 775		41 753 775	
Créances et emplois assimilés				
Clients	13 310 000		13 310 000	
Autres débiteurs	17 832 981		17 832 981	8 819 065
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	262 053		262 053	23 254 358
TOTAL ACTIF COURANT	73 158 808	0	73 158 808	32 073 423
TOTAL GENERAL ACTIF	398 023 749	0	398 023 749	309 394 591

الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|2|8|0|1|9|0|0|3|7|4|5|

Désignation de l'entreprise	
	[redacted]
Activité	*Production d'aliments pour bétail*
Adresse	[redacted]

Exercice clos le *31/12/2019*

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	2 500 000	2 500 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-6 044 924	-9 810 595
Autres capitaux propres I Report à nouveau	-11 584 540	-1 773 946
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	15 129 464	-9 084 540
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	209 990 326	160 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	209 990 326	160 000 000
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	12 150 367	11 723 542
Impôts		
Autres dettes	173 388 579	146 755 590
Trésorerie Passif	17 623 942	
TOTAL III	203 162 887	158 479 132
TOTAL PASSIF (I+II+III)	398 023 749	309 394 591

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 03: حساب

النتائج

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|2|8|0|1|9|0|0|3|7|4|5|

Désignation de l'entreprise :	[redacted]
Activité	*Production d'aliments pour bétail*
Adresse	[redacted]

Exercice du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		2019		2018	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		13 310 000		
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			13 310 000		0
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			13 310 000		0
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		7 378 009			
Autres approvisionnements		296 468			
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		297 065		551 268	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	1 330 236		2 436 766	
	Entretien, réparations et maintenance	2 101		86 883	
	Primes d'assurances	596 920		688 269	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité			90 330	
	Déplacements, missions et réceptions	30 612			
Autres services		3 265 374		2 814 671	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		13 196 785		6 670 186	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		0	113 215	6 670 186	0
Charges de personnel					
Impôts et taxes et versements assimilés		75		5 000	
IV-Excédent brut d'exploitation		0	113 140	6 675 186	0

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|2|8|0|1|9|0|0|3|7|4|5|

Désignation de l'entreprise :	[redacted]
Activité	*Production d'aliments pour bétail*
Adresse	[redacted]

Rubriques	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	0			
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	113 140	6 675 186	0
Produits financiers				
Charges financières	6 158 063		3 135 409	
VI-Résultat financier	6 158 063	0	3 135 409	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	6 044 924	0	9 810 595	0
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	6 044 924	0	9 810 595	0

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملخص:

تعمل البنوك في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية، خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، مستغلة في ذلك كفاءة مسيري البنوك ومختلف الطرق والوسائل المتجددة في هذا الميدان التي تفرزها الدراسات والأبحاث المهتمة بهذا الجانب، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الطرق (مؤشرات النسب المالية) معتمدين في ذلك على الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي الجزائري .

الكلمات المفتاحية : القروض، المخاطر الائتمانية، ادارة المخاطر الائتمانية، التحليل الكمي .

Summary:

Banks work in changing economic conditions in which they bear different degrees of banking risks, especially the risks of granting loans, which requires them to give this problem a great deal of importance, and to take some measures to reduce those risks to a minimum possible, taking advantage of the efficiency of bank managers and various methods. And the renewable means in this field that are produced by studies and research interested in this aspect, and this study came to shed light on these methods (indicators of financial ratios), relying on the field study that we conducted at the Popular Credit Bank of Algeria..

Keywords: loans, credit risk, credit risk management, quantitative analysis.